دراسة تدعو لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستغلال القطاعات الإنتاجية

■ ،،كتب/ محمد راجح

دعت دراسة حديثة إلى ضرورة الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والعمل على تحفيزها وتنميتها واستغلال القطاعات الإنتاجية الواعدة للمساهمة في النهوض بالتنمية الاقتصادية.

وحذرت الدراسة من استمرار اعتماد الاقتصاد اليمني على مورد واحد وعدم القدرة على تنويع موارد الدخل وتوسيع الهيكل الايرادي للاقتصاد الوطني والاستمرار بوضع خطط وبرامج هشة لتنمية القطاعات الواعدة والتي لاتحقق النتائج المرجوة في استغلال القطاعات الانتاجية.

وطبقا لاقتصاديين فأن الاقتصاد الوطني دخل خلال العام الحالي ٢٠١١ مرحلة جديدة من الانكماش تستدعي ايجاد الحلول الواقعية والعملية لمعالجة التحديات الهيكلية المزمنة في البنيان الاقتصادي والضعف الحاصل في البرامج والخطط الموضعة وكذا عدم القدرة في تنمية الايرادات المحلية وتهميش القطاعات الاقتصادية والانتاجية الواعدة التي تتعرض لهدر وعبث واسع حد من الاستفادة العامة منها وتنميتها بشكل أمثل.

وبحسب الدراسة فإن الاقتصاد اليمني بحاجة ماسة لتنويع موارد الدخل المعتمدة على النفط كمورد رئيسي وهومايجعل الاقتصاد معرضاً بشكل مستمر للمشاكل والهزات الناتجة عن أي ظرف طارئ.

وتشير إلى أن الاهتمام بمثل هذه القطاعات والتركيز على تنمية المنشآة والانشطة الصغيرة والمتوسطة يعطي دفعة قوية للجهود الرامية الخاصة بمكافحة الفقر والبطالة والعمل بشكل رئيسي على توسيع الهيكل الايرادي للاقتصاد.

وترى أهمية بعض القطاعات كالصناعة الذي يعد من اهم القطاعات الواعدة وهو مايستدعي الاهتمام اللازم به والعمل على تطويره وايلائة عناية خاصة والبحث عن التمويل والحوافز المناسبة التي تدعم هذا القطاع وتجعله من أهم القطاعات الرافدة للاقتصاد الوطني.

وتوضح أن هناك جهوداً يقوم بها برنامج الامم المتحدة الانمائي في دعم وتحفيز المنشآت الصغيرة والانشطة الصناعية في اليمن وتتم هذة الجهود بالتعاون مع الوزارات الحكومية المختصة وتحتاج القطاعات الواعدة والانشطة الصغيرة والمتوسطة لجهود حثيثة ومضنية لتنميتها بشكل ملموس على إرض الواقع واعطاء نتائج واقعية من خلال تشغيل اعداد كثيفة من الايادي العاملة تسهم في الحد من الفقر والبطالة وهومايعدالهدف الرئيسي من الاهتمام بمثل هذه القطاعات والنهوض بها.

بالاضافه إلى ان هناك ضرورة لخلق مجتمع منتج وفاعل ينعكس بشكل ايجابي في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين

وبحسب اقتصاديين فإن مهمة النهوض بالقطاعات الواعدة وبالتنمية الصناعية مهمة قد تكون سهلة إذاماتوفرت الإرادة والاهتمام الكافي والمناسب وكذا تعزيز التعاون بشكل وثيق مع مجتمع المانحين وشركاء التنمية.

ولم ترتق الخطط والبرامج الرسمية ومنهاالخطة الخمسيه الرابعة بحسب مختصين واقتصاديين الى طموحات ومتطلبات القطاعات الانتاجية الواعدة واهميتها في الشأن الاقتصادي والدور الذي يمكن أن تلعبه في زيادة الموارد واستدامة المالية العامة وفتح آفاق واسعة لتحقيق نهضة تنموية شاملة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

مشيرين الى أن اليمن تمتلك خيارات واسعة لاحداث نقلة نوعية في توسيع البنيان الاقتصادي اذا ماتم الاهتمام بالقطاعاات الانتاجية التي ينادي الكثير بالتركيزعليها منذ فترة طويلة ولم يتم حتى الآن الالتفات اليها وإدراك قيمة مانمتلكه من ثروات واعدة مثل الاسماك والمعادن والزراعة والسياحة ووقف عملية الهدر والاستنزاف التي تتعرض لها وانتشالها من واقعها الراهن وربط عملية تنميتها بجهود مكافحة الفقر والبطالة.

رأي اقتصادي

عدن تواكب التطورات

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،،هد السوق العقارية اليمنية بصفة عامة وعاصمتها الاقتصادية والتجارية عدن بصفة خاصة نمواً سكانياً كبيراً ونشاطاً استثمارياً عقارياً، حيث أن حجم سوق تمويل المساكن والمنازل والعمارات والشقق والمراكز التجارية والمباني الفندقية يصل إلى مئات المليارات من الريالات أو ما يعادلها من المليارات من الدولار الأمريكي، وسوق مثل المدينة الاقتصادية والتجارية عدن، وبهذا الحجم تعتبر مكاناً مناسباً ليس لشركات متخصصة لاغراض تمويل العمارات والشقق والمنازل والفنادق والمراكز التجارية والترفيهية بل للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية والتجارية، والتي قامت وتقوم بتوسيع أنشطتها في هذا المجال في ظل توفر البيئة المناسبة التي حمت وتحمي حقوقها، ومن خلال زيارتي الدائمة والمستمرة للمدينة التجارية والاقتصادية عدن ومن خلال قربي من بعض من يقوم بالاشراف والتمويل لهذه المدن السكنية والمشاريع الاستثمارية أجد أن هناك مصارف إسلامية وتجارية تقليدية بالاضافة إلى شركات خاصة تقوم بتمويل عملية النشاط العقاري على أسس انتقائية تبعاً للمعايير المصرفية بالاضافة إلى دخول مستثمرين كثر وجدد إلى السوق العقارية مما لعب دوراً بارزاً في انتعاش هذه السوق إلى جانب أنها شهدت نهضة كبيرة عقارياً ومعمارياً مما يتضح لنا أن المدينة التجارية والاقتصادية عدن استطاعت أن تستقطب الاستثمارات والمستثمرين وأن أغلب المستثمرين يمنيون وعرب وأجانب وجدوا في العقار استثماراً أضمن وآمن مما توفره الأسهم وغيرها من الاستثمارات كما أن العولمة والانفتاح وسن وإصدار الأنظمة والقوانين الحمائية أدت إلى تحسين الوضع وازدهاره وتطوره وساعدت في انتعاش الوضع الاقتصادي والتنموي عموماً والقطاع العقاري والسكني في بلادنا بصفة عامة والمدينة الاقتصادية والتجارية عدن بصفة خاصة.

نمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٥٪

■ ،،خاص / الثورة

كشفت دراسة حديثة أن الناتج المحلي الحقيقي حقق خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠) معدل نمو سنوي متوسطاً ٥٪، ساهمت القطاعات غير النفطية بالدور الرئيسي في تحقيق هذا المعدل، حيث بلغ متوسط معدل نموها السنوي خلال هذه الفترة ٧,١٪، وهذا معدل جيد.

إلى ذلك أكد تقرير حكومي صادر عن وزارة التخطيط أن اتجاهات النمو الاقتصادي المتحققة تعتبر أداء جيداً مقارنة بالظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي شهدها اليمن حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من ٢٦٠٤ مليار ريال عام ٢٠٠٨ إلى ٢٧٢٧ مليار ريال عام ٢٠٠٩، محققا معدل نمو قدره ٤,٧٪ مقارنة بمعدل النمو المتحقق عام ٢٠٠٨ والذي بلغ حوالي ٥ ,٤٪ .

كما عكس النمو خلال عام ٢٠٠٩، الزيادة في القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية والتي ارتفعت من ٢٢٢٨ مليار ريال عام ٢٠٠٨ إلى ٢٣٧٦ مليار ريال عام ٢٠٠٩ أي بمعدل نمو قدره ٦,٧٪، في حين استمر الناتج المحلي للقطاعات النفطية في تحقيق معدلات نمو سالبة .

موانئ عدن تستقبل ١٤٤ سفينة وناقلة نفط خلال يونيو الماضي

■ ،،عدن/ سبأ

استقبل ميناء عدن والزيت والرصيف السياحي وميناء الاصطياد خلال شهر يونيو الماضي ١٤٤ سفينة تجارية وناقلة نفط وسفن صيد محلية.

وقال مدير جوازات الميناء البحري بعدن العقيد حمود محمد المطري لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) إن عدد السفن الصغيرة التي استقبلها الميناء وأقلت المؤن والمواد الغذائية من ميناء عدن إلى موانئ دول القرن الأفريقي بنحو ١١٣سفينة في حين بلغ عدد اليخوت السياحية التي رست في الرصيف السياحي سبعة يخوت أقلت ٢٧ سائحا وسائحة من جنسيات اوروبية مختلفة.

وأضاف المطري إن عدد الواصلين والمغادرين عبر ميناء عدن الدولي ١٥٠ شخصا منهم ٩٨ واصلا و ٥٢ مغادرا.

نمو الائتمان المحلي بنسبة ١٧,٣٪

■ ،،خاص / الثورة

شهد الائتمان المحلي نمواً سنوياً متوسطاً خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠ بلغ ١٧,٣٪ ، إلا أن أهميته إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد (٧٪) في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠م .

وعزى تقرير حكومي هذا المستوى المنخفض إلى الحذر الشديد من جانب البنوك التجارية والإسلامية في تقديم القروض للقطاع الخاص من ناحية ، ومن ناحية أخرى إلى عدم طلب قروض كبيرة من قبل القطاع الخاص فضلاً عن أن معظم القروض التي تقدمها البنوك التجارية هي عبارة عن قروض قصيرة الأجل وتتجه في الغالب نحو قطاع التجارة وتمويل الواردات ، على حساب الائتمان المقدم للقطاعات الإنتاجية .

ارتفاع قيمة إنتاج الصناعات والمنتجات الورقية إلى ٤,٩ مليار ريال

■ ،،خاص / الثورة

سجلت قيمة إنتاج الصناعات والمنتجات الورقية ارتفاعا طفيفا ،حيث بلغت ٤ مليارات و٩٠٨ ملايين ريال في المسح الصناعي لعام ٢٠٠٧م ، مقابل ٤ مليارات و٧١٧ مليون ريال في عام ٢٠٠٥م .

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء فقد بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية ٣٣٤٦ مليون ريال مقابل٣٤٦٢ مليون ريال ،فيما بلغ قيمة مستلزمات الإنتاج الخدمية ٧١٩ مليون ريال مقابل ٢٩٣ مليون ريال.

غير أن مساهمة الصناعات الورقية في القيمة المضافة شهدت انخفاضا طفيفاً ، حيث تراجعت إلى ٩٤٣ مليون ريال وذلك من ٩٦٢ مليون ريال .

كما تراجع عدد المنشآت العاملة في صناعة ومنتجات الورق إلى ٩ منشآت مقابل ١٢ منشأة ،تلى ذلك تراجع في عدد الأيدي العاملة إلى ٦٥٠ عاملا مقابل ٧٥٣ عاملا ،غير أن تعويضات العاملين ارتفعت إلى ٣٥٥ مليون ريال من ٢٧٠ مليون ريال .

الترخيص لخمسة مشاريع استثمارية بتكلفة ١,١ مليار ريال بعدن

■ ،،عدن/سبأ

منح مكتب الهيئة العامة للاستثمار بعدن خلال النصف الأول من العام الجاري تراخيص استثمارية لخمسة مشاريع بتكلفة مليار و١٣٦ مليوناً و٥٠٠ ألف ريال.

وأوضح تقرير صادر عن مكتب الهيئة بعدن لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المشاريع المرخصة توزعت على مشروعين في القطاع السياحي ومشروع في القطاع الصناعي ومشروع في قطاع الخدمات ومشروع في القطاع الصحي.

وأشار إلى أن الخمسة المشاريع التي تؤول لرجال أعمال ومستثمرين يمنيين وفرت ١٠٦ فرص عمل.

وبحسب التقرير فإن مكتب الهيئة يدرس حاليا عدداً من الطلبات قدمت من مستثمرين يمنيين وأشقاء من دول مجلس التعاون الخليجي للاستثمار في عدن وخاصة في المجال السياحي والصناعي وسيتم البت فيها وإقرار تراخيصها للشروع في تنفيذها في المخططات الاستثمارية في عدن.

٦٢,٣٩٩ مليار ريال قيمة واردات الزيوت النباتية والحيوانية في ٢٠١٠م

■ ،،كتب /أحمد الطيار

قفزت قيمة واردات بلادنا من الزيوت والدهون النباتية والحيوانية المخصصة لإعداد الطعام لأكبر مستوى في تاريخ اليمن العام الماضي ٢٠١٠م وتجاوزت لأول مرة ٦٢ مليارا و٣٩٩ مليون ريال.

وفيما تشير احدث البيانات الصادرة من الإدارة العامة لإحصاءات التجارة الخارجية إلى أن هذه السلع لم تتجاوز قيمة وارداتها في ٢٠٠٩م ٢١ مليارا و٩٦٠ مليون ريال نجد أن زيت النخيل «oil plam» تصدر الكميات والقيمة لأنواع الزيوت والدهون المستوردة فقد ارتفعت كميات الواردات منه من ٥٩ الفاً و١٩٢ طنا بقيمة ٨ مليارات و٧٨٢ مليون ريال إلى ٢٢٨ الف طن من زيت نخيل R.D.Bللصناعة بقيمة ٤٢ مليارا و٢٧٥ مليون ريال.

وزيت النخيل يصنع من ثمرة شجرة زيت النخيل المسماة Elaris gui-neensis , وهو واحد من أكثر زيوت الطعام النباتية في العالم.

وحسب تلك البيانات شهدت واردات بلادنا من الزيوت والدهون النباتية والحيوانية المخصصة لإعداد الطعام نموا بنسبة ٣٠٠٪ الأمر الذي يكشف مستوى الفجوة الغذائية القائمة في بلادنا ويؤكد انكشاف الواردات الغذائية أمام الطلب المحلي الكبير ويثير قلقا من تزايد الطلب على الواردات.

لكن تجارا متخصصين في استيراد الزيوت أوضحوا لـ"الثورة الاقتصادي "أن سبب ارتفاع قيمة الواردات من الزيوت يعود إلى ارتفاع الأسعار عالميا خلال ٢٠١٠م حيث قفز سعر طن زيت النخيل من ٧٢٠ دولارا للطن إلى ١٠٧٠ دولار ا اولائل العام الجاري ٢٠٠١١م .

وتقول البيانات انه تم استيراد زيت نخيل وجزئياته مكررا ولكن غير معدل كيميائيا بقيمة ١٢ مليارا و١٢٥ مليون ريال وبلغت الكميات المستوردة منه ٦٩ ألفا و١٢٨ طنا.

ويستخرج زيت النخيل من ثمار نبات نخيل الزيت OIL PALM هذا النبات، نخيل الزيت، يشبه إلى حد ما نبات نخيل التمر، البلح، والمعروف في المنطقة العربية والذي ينتج ثمار التمر الحلو الغني بالسكريات إلا أن شجرة نخيل الزيت غنية بالزيوت والدهون النباتية بدلاً من السكريات الطبيعية.

وينظر لزيت النخيل بأنه الخيار الصحي والحكيم، تحتوي الزيوت النباتية على مركبات كيميائية متعددة تسمى الاستيرولات ومنها الكوليسترول الذي يتواجد في الزيوت النباتية بكمية أقل من ٥٠ جزءاً في المليون «PPM» ولهذا السبب يعتبر زيت النخيل والزيوت النباتية الأخرى خالياً من الكولوليسترول.

وتعد ماليزيا أكبر منتج ومصدر لزيت النخيل في العالم وأصبح زيت النخيل وحده يغطي أكثر من ثلث احتياجات العالم من الزيوت والدهون الغذائية.

وتوضح البيانات أن بلادنا استوردت أيضا زيت زيتون بقيمة ٣٦٠ مليون ريال منها زيت الزيتون وجزيئاتة وان كان مكررا ولكن غير معدل كيمائيا غير مذكور ولا داخل في مكان آخر بقيمة ٢٨٦ مليون ريال وكمياته ٨٢٦ طنا .

كما تم استيراد زيت فول الصويا بقيمة ٢٠٢ مليون ريال مختلفة المنشأ والنوعية.

ويعتبر زيت بذور عباد الشمس من الزيوت المحبة لليمنيين حيث تم استيراد ٤٣١٥ طنا بقيمة مليار و٢٧ مليون ريال.

وتم استيراد ١١٢٧طنا من زيوت جوز الهند (كوبرا) وجزيئاتة وان كانت مكررة ولكن غير معدلة كيميائيا بقيمة ١٧٧ مليون ريال و ٤٧٩٩ طنا من زيت نوى النخيل وزيت نخل البرازيل (الباباسو) وجزيئاتها بقيمة ٩٣١ مليون ريال.

ومن زيوت الذرة تم استيراد ٣١٣٠ طنا بقيمة ٩٩٧ مليون ريال فيما بلغت الواردات من زيوت ودهون نباتية أخرى وجزئياتها للصناعة ١١ الف طن بقيمة ٢ مليار و١٥ مليون ريال و زيوت وشحوم نباتية أخرى وحيوانية مهدرجة أو مقساة أو مجمدة محضرات للصناعة بقيمة مليار و١٧٠ مليون ريال .

ويرى خبراء في السوق المحلي أن واردات اليمن ستواجه مصاعب جديدة جراء ارتفاع أسعار الزيوت عالميا خصوصا في ظل تواصل أسعار زيت النخيل ارتفاعها لمستويات قياسية هذا العام بسبب ارتفاع تكلفة النفط الخام والذي يعزز الطلب على الوقود الحيوي ويبطل أثر تحسن المحاصيل مما سيزيد الضغوط على دول تحارب التضخم.

وفي السوق الدولية كشفت وكالة رويترز عن بعض المتعاملين قولهم أن ارتفاع الأسعار غير قابل للاستمرار وأنه سيبلغ ذروته في الاشهر القليلة القادمة مع تعزز الإنتاج في موسم الطقس الجاف للنصف الثاني من العام ولاسيما في اندونيسيا أكبر منتج في العالم والتي تتوقع توقفا مبكرا لموسم الأمطار.

وأبلغ تجار ومحللون ومنتجون خلال مؤتمر لصناعة زيت النخيل في ماليزيا أن متوسط السعر القياسي للزيت سيبلغ مستوى قياسيا عند ٣٣٠٠ رنجيت (١٠٨٨ دولارا) للطن هذا العام.

ويزيد هذا الرقم نحو ١٦ ٪ عن المستوى القياسي المسجل في ٢٠٠٨ عند ٢٨٥٣ رنجيت كما أنه أعلى بكثير من متوسط ٢٠١٠ البالغ نحو ٢٧٠٠ رنجيت.

يستهدف ٣١٥ كادراً:

تنفيذ برنامج تدريبي لتشغيل وصيانة المنشآت المائية وإدارة المشاتل وتسويق المنتجات بذمار

■ ،،ذمار/ سبأ

ينفذ مشروع التنمية الريفية بالمشاركة بمحافظة ذمار برنامجاً تدريبياً في مجالات التشغيل والصيانة للمنشآت المائية والري وجدولة وتوزيع مياه الري من الحواجز المائية.

كما يتضمن البرنامج الذي ينفذ بالتنسيق مع المركز الوطني للتدريب الزراعي التابع لهيئة البحوث الزراعية والوحدة الحقلية مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة بذمار دورات في مجالات آليات العمل والمهارات الإدارية والمالية وإدارة مهارات الإنتاج للمشاتل القروية والفرص والمهارات وآليات تسويق المنتجات الريفية والزراعية الموجهة إلى المجاميع والجمعيات التسويقية.

ويستهدف البرنامج التدريبي الذي سيستمر لمدة شهر تدريب ٣١٥مشاركا ومشاركة من الهيئات الإدارية وقادة الري في جمعيات ومجاميع مستخدمي مياه الري، وقيادة المجاميع والجمعيات التسويقية وأخصائي الإرشاد التسويقي وأعضاء مجاميع الادخار والإقراض في الوحدات القروية المستهدفة ٢٠٠٧م/ ٢٠٠٨م .

وأوضح المدير التنفيذي لمشروع التنمية الريفية بالمشاركة المهندس عبدالكريم عبدالله الأرياني أن البرنامج التدريبي يهدف إلى إكساب المشاركين المهارات والمعارف في جوانب تشغيل وصيانة مشاريع مياه الري من السدود والحواجز المائية وتحريك وتحفيز المجتمعات المحلية للاستفادة بشكل أكثر فاعلية من أنشطة وبرامج المشروع المختلفة وفقاً لمنهجية المشاركة المجتمعية.

وبين أن البرنامج التدريبي يسعى إلى تحسين وتنويع الدخل للأسر الريفية من خلال تشجيع تبني إنشاء المشاتل القروية التي سوف تلبي توفير الاحتياجات من الشتلات على أساس العمل الجماعي، وتزويد المشاركين بالأسس والمفاهيم الرئيسية للجوانب الفنية المتعددة والهامة في فرص وطرق واقتصاديات التسويق وآليات المتابعة والتقييم بالمشاركة المجتمعية لتنفيذ الأنشطة والبرامج وتعزيز قدرات الفئة المستهدفة في إدارة ومهارة الإنتاج للمشاتل القروية.

٦٤,٥ مليون ريال إيرادات مصلحة الجوازات بحضرموت

■ ،،المكلا/ احمد محمد بن زاهر

بلغ إجمالي إيرادات فرع مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بمحافظة حضرموت خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١١م «٦٤,٥٤١,٠٠٠» أوضح ذلك لـ"الثورة" العقيد مختار محمد إسماعيل مدير عام فرع مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية محافظة حضرموت .. مشيرا إلى أن إجمالي عدد الجوازات المصروفة خلال الفترة نفسها ٧٧٠٨ جوازات .. منوها بأن الفرع يقوم بصرف جوازات السفر للمواطنين حسب الوثائق المطلوبة للحصول على الجوازات أو الإقامة أو تأشيرات الدخول والخروج والعودة.

ويوجد فرع في مديرية سقطرى يقوم بصرف استمارات طلب جواز سفر للمواطنين المقيمين أو المغتربين وكذا صرف تأشيرات الخروج للأجانب للسفر مباشرة عبر مطار سقطرى المكلا الدولي، ويقوم ميناء المكلا بتسيير رحلات المواطنين والعرب والأجانب والتعامل مع البواخر والزوارق السياحية والسواعي القادمة من الخارج.

كما يشارك الفرع في لجنة إثبات الجنسية كعضو في اللجنة للنظر في طلب أولاد المغتربين المولودين في الخارج برئاسة الأخ مدير أمن محافظة حضرموت.

دراسة تؤكد غياب الدعم لصغار المزارعين في المناطق الفقيرة

■ ،،خاص / الثورة

أكدت دراسة ميدانية غياب أي شكل من أشكال الدعم لصغار المزارعين في مجتمعات الدراسة التي تعتمد على الزراعة كأساس لمعيشتها ونشاطها الاقتصادي.

وبينت دراسة أصوات الفقراء التي أعدتها وزارة التخطيط أن المزارعين لم تصل إليهم أيا من القروض البيضاء أو دعم توفير المكنات الزراعية وتوفير البذور المحسنة وتشجيع المحاصيل المقاومة للجفاف أو تلك التي تحمي المحاصيل النقدية أو خدمات الإرشاد، حيث أكد أفراد مجتمعات الدراسة عدم معرفتهم بهذه الخدمات عند سؤالهم. وأشار الفقراء إلى أنهم يقومون بتخزين بذور الحبوب كالدخن والذرة وغيره من سنة إلى أخرى.

كما أفاد معظم الفلاحين أنهم يعتمدون في زراعتهم للأرض على خبرة الأجداد أما بالنسبة للمرشدين الزراعيين فقد صرح الكثير من الفلاحين في معظم المناطق التي تمت في الدراسة أنهم غير متواجدين في مناطقهم فيما عدا بعض المناطق في حضرموت، ولكنهم كما قال بعض المواطنين من هذه المناطق بقوله" يوجد مرشد زراعي لكنه لا يقدم أي خدمات".

ولاحظت الدراسة أن ضعف التسويق الزراعي لمنتجات المزارعين وعدم معرفتهم بطرق التخزين الجيد يتسبب في فساد بعض المنتجات الزراعية وعدم قدرتها على الصمود للوصول لأسواق أكبر من المتواجدة بقربهم.

وقد تحسر الفقراء على ضعف دور التعاونيات الزراعية والتي كان لها دور إيجابي في السابق كشراء الحاصلات الزراعية من الفلاحين وتسويقها ومساعدة المزارعين بالبذور والمكننة الزراعية وغيرها من الخدمات وبخاصة في محافظة حضرموت وشبوة.